الأنباء
الاحد 30 مارس 2014

بعد سلسلة المظاهرات وقضايا الفساد ضد المقربين منه

شعبية أردوغان وحزبه تحددها الانتخابات المحلية اليوم

مؤيدون لحزب العدالة والتنمية يرتدون اقنعة بصورة رجب طيب اردوغان في مهرجان انتخابي في قونية (رويترز)

اسطنبول ـ أ.ف.پ: يتنافس رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والمعارضة لكسب تأييد الناخبين في الانتخابات البلدية اليوم التي ستشكل اختبارا حاسما لمدى شعبيته، بينما تقوم السلطات بمطاردة مرتكبي عملية تسريب مضمون اجتماع حول سورية.

ويواجه اردوغان وحزبه المعروف بميوله الاسلامية والذي يمسك بزمام السلطة منذ نحو عشر سنوات، اول اختبار انتخابي بعد اشهر من الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الشعبية الحاشدة وفضيحة الفساد التي انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي: تويتر وفيسبوك ويوتيوب.

ورغم ان اسم اردوغان لن يظهر على بطاقات الاقتراع في انتخابات رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية والتي ستجري اليوم، الا انه قام بحملة مكثفة القى خلالها العديد من الخطابات يوميا لدعم مرشحي حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه.

وأجبر اردوغان (60 عاما) على الغاء فعاليتين في حملته أمس الأول وتردد ان ذلك كان بناء على اوامر الاطباء الذين حذروا من انه قد يلحق ضررا دائما بالأوتار الصوتية بعد ان واجه عدة مشاكل في صوته هذا الاسبوع.

الا ان اردوغان الذي يلقبه انصاره بـ «السلطان»، قرر استئناف جدوله الشاق الذي يشمل خمس حملات للانتخابات البلدية في مدينة اسطنبول أمس البالغ عدد سكانها 15 مليون نسمة والذي كان رئيسا لبلديتها في السابق.

وكانت الفكرة الرئيسية المهيمنة على خطابات اردوغان الحماسية هي فكرة «الخونة» الذين يلقي عليهم اللوم في الكشف عن سلسلة من اتهامات الفساد منذ ديسمبر وادت منذ ذلك الوقت الى الاطاحة بأربعة وزراء.

وقال اردوغان ان الحملة على الفساد والتسريبات هي من تدبير عدوه الحالي وحليفه السابق الداعية الاسلامي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الذي يحتل عدد من الموالين له مناصب بارزة في قوات الشرطة التركية والنظام القضائي.

وفي آخر تسريب على موقع يوتيوب وصفته الحكومة بانه «عمل تجسسي»، تسمع اصوات في اجتماع أمني عالي المستوى على ما يبدو تناقش خططا لتلفيق ذريعة لشن عمل عسكري في سورية.

وضغطت حكومة اردوغان على وسائل الاعلام وشنت حملة على الانترنت حيث امرت مؤخرا بإغلاق موقعي تويتر ويوتيوب ما اثار احتجاجات من حلفاء تركيا في الحلف الاطلسي وجماعات حقوق الانسان.

ووصفت منظمة العفو الدولية الحظر بأنه «محاولة لفرض الرقابة الحكومية. لن تؤدي سوى الى تعميق انعدام الثقة والاحباط».

وأضاف انه «حتى لو كان للسلطات التركية مخاوف مشروعة حول بعض المحتوى (على الانترنت).. الا انه من المبالغ فيه تماما فرض حظر شامل على يوتيوب في البلد بأكمله».

ودعا مؤلفون من بينهم سلمان رشدي وغونتر غراس والكاتب التركي اورهان باموك الحكومة الى ان تتذكر «ان هذا البلد الجميل سيكون اكثر قوة وسعادة عندما يحترم التعددية والتنوع وحرية التعبير».

ووسط جو من انعدام الثقة وانتخابات اليوم التي يحق لأكثر من 50 مليون شخص التصويت فيها، يعتزم حزب الشعب الجمهوري المعارض وعشرات آلاف المتطوعين من المواطنين مراقبة عملية فرز الاصوات. وتعتبر هذه الانتخابات حاسمة لاردوغان الذي يسعى الى الحفاظ على هيمنته على السلطة رغم الاضطرابات الاخيرة. ويسعى اردوغان الى الحصول على منصب الرئيس خلفا لعبد الله غول في الانتخابات التي ستجري في اغسطس وهي الاولى التي سينتخب فيها الاتراك رئيسا للدولة.

وتنتهي ولاية اردوغان الثالثة كرئيس للوزراء العام المقبل، ليكمل 12 عاما في الحكم، وهي اقصى مدة لتولي هذا المنصب بموجب قوانين حزب العدالة والتنمية الذي المح اردوغان الى رغبته في تغييره.

إطلاق سراح مسرِّب التسجيلات حول سورية وأردوغان يقاضي 4 صحافيين

عواصم ـ الأناضول ـ أ.ف.پ: أطلق سراح الصحافي والتركي «أوندر أي تاتش»، بعد أخذ إفادته ضمن التحقيق بشأن تسريب تسجيل صوتي لاجتماع أمني سري عقد في وزارة الخارجية التركية.

وتم توقيف «أي تاتش» في وقت مبكر من فجر أمس الأول، على خلفية حديث أدلى به في وقت سابق في أحد البرامج التلفزيونية، ترك انطباعا أنه كان على علم بمضمون التسريب الخاص بالاجتماع الأمني السري الخاص بتطورات الأوضاع في سورية الذي انعقد قبل عدة أيام وتم التنصت عليه وتسريبه مؤخرا على الإنترنت.

وتم توقيف تاتش بناء على تعليمات مكتب المدعي العام في أنقرة، وأدلى بأقواله أمام شعبة مكافحة الإرهاب في مديرية الأمن بأنقرة. ومن ثم أطلق سراحه.

وكان تاتش المقرب من جماعة الداعية فتح الله غولن خصم رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، قد تناول ـ في برنامج تلفزيوني على إحدى القنوات المحلية يوم الأربعاء الماضي الموافق الـ 26 من الشهر الجاري، أي قبل يوم من نشر التسريب على الإنترنت ـ مضمون ما تمت مناقشته خلال الاجتماع الأمني المذكور، وذكر في حواره أن «تركيا تستعد لشن ضربة عسكرية على سورية».

وتنفي الحكومة صحة ما ورد في التسريب، وتقول إنه تم تحريف أجزاء منه.

وقد رفع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أمس، دعوى قضائية ضد 4 صحافيين مقربين من غولن، على خلفية التسجيل، والسخرية منه بسبب المشاكل في صوته خلال المهرجانات الانتخابية.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول، أن الشرطة أوقفت الكاتب، أوندر أي تاتش، المقرب من حركة غولن، على خلفية حديث أدلى به في أحد البرامج التلفزيونية قبل تسريب التسجيل ترك انطباعا أنه كان على علم بمضمون التسريب الخاص بالاجتماع الأمني السري، الذي انعقد قبل عدة أيام، وتم التنصت عليه، وتسريبه مؤخرا على الإنترنت.

وتم الإفراج عن أي تاتش بعد تقديم إفادته.

وذكرت وسائل إعلام أن أردوغان رفع دعوى قضائية، بحق تاتش، والصحافي إيمري أوسلو، المقرب أيضا من غولن، على خلفية الاشتباه بعلاقتهما بتسريب التسجيل، بالإضافة إلى رئيس تحرير صحيفة «زمان» بوليت كينيش، والكاتب في الصحيفة محمد كيميش، اللذين اتهمهما بالسخرية من صوته المتعب وإهانته على تويتر.

وكان أردوغان أطل في مهرجانات انتخابية بصوت مبحوح.

كما رفع أردوغان دعوى ضد الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة في اسطنبول، علي فوات ييلماظير، بعد أن كان الأخير كشف أن أردوغان طلب اعتقال قائد الجيش السابق في إطار التحقيق في محاولة انقلاب.

ويطالب أردوغان في الدعوى بفرض حظر سفر على أوسلو، وييلماظير، وأي تاتش.

تحقيق

الولاء لرئيس الحكومة يضرب بجذوره في معاقل المتدينين الأتراك

قونية ـ رويترز: إذا كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يخوض معركته الأشرس في حياته السياسية في ظل مزاعم فساد مع دنو الانتخابات فإن معاقل المحافظين في الأناضول ستسانده فيما يبدو.

هنا ودون شق صف أنصاره المتدينين أدت فضيحة الكسب غير المشروع والصراع المرير على السلطة مع خصمه فتح الله غولن رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة إلى زيادة الولع برجل يعتبره السكان أعظم زعيم تركي معاصر لأنه بنى المستشفيات والمدارس وفكك قبضة النخب العلمانية خلال العقد المنصرم.

واشتملت مزاعم الفساد على تسجيلات ينشرها مجهولون على وسائل التواصل الاجتماعي بصورة شبه يومية وتظهر تعاملات غير مشروعة يتورط فيها أشخاص من الدائرة المقربة لاردوغان. وألقت الفضيحة بظلالها مع اقتراب الانتخابات البلدية المهمة والمقررة اليوم.

ووصف مسؤول تركي كبير الأزمة بأنها «من أكبر الأزمات في تاريخ تركيا».

لكن في قونية البلدة المحافظة التي بلغت نسبة التصويت لأردوغان فيها 70٪ في الانتخابات العامة عام 2011 فإن الكثيرين يتفقون مع رئيس الوزراء في أن الفضيحة جزء من «مؤامرة قذرة» للإطاحة به يدبرها أعداء سياسيون يتصفون بالخسة وانعدام الأخلاق.

ووصفت خديجة كوبرا وهي طالبة في قونية تبلغ من العمر 19 عاما المزاعم بأنها «ليست سوى أكاذيب» وحملت غولن المسؤولية.

وأضافت خديجة في مؤتمر انتخابي لحزب العدالة والتنمية أمس الأول «الله مطلع على كل شيء، ويعلم الله ما يفعله فتح الله».

وفي إشارة إلى غولن وأتباعه كتبت على لافتة في الحشد عبارة «اقتحم قطيع من الخنازير حدائقنا الروحانية».

وشارك عشرات الآلاف في الحشد لتتحول قونية إلى بحر من أعلام حزب العدالة والتنمية والمحجبات. وارتدى بعض المشاركين أقنعة تحمل وجه أردوغان وتسلق آخرون الأشجار لإلقاء نظرة على رئيس الوزراء لكن أملهم خاب بعدما ألغى أردوغان زيارته اثر تلقيه نصائح بأن ينال قسطا من الراحة بسبب تعب الم في حباله الصوتية.

وتثنى اللافتات الإعلانية لحزب العدالة والتنمية بما تصفه بأنها «عشر سنوات ذهبية» تولى خلالها رئاسة بلدية قونية، ولا تكترث أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين عنها في البلدة.

وكشف يوم الخميس عن تسجيل لمسؤولي أمن كبار يناقشون عملا عسكريا محتملا في سورية، ومن بين الذين تظهر أصواتهم في التسجيل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو العضو في البرلمان عن قونية، ولاقى داود أوغلو ترحيبا حارا عندما صعد على المسرح لإلقاء كلمة بالنيابة عن أردوغان.

وقال داود أوغلو للحشود التي هتفت «هل أنت مستعدة لإعطاء رئيس وزرائنا نسبة أكبر من التصويت هذه المرة يا قونية؟».

وفي قونية شيدت مراكز التسوق والمجمعات السكنية والصناعية حول مقبرة جلال الدين الرومي الشاعر والصوفي الذي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي. ويشعر السكان بإحساس من الرخاء والرفاهية ويدينون بالفضل في ذلك لرؤية أردوغان وطريقته في الإدارة.

ويرى سكان البلدة الذين كانوا يشعرون بالتهميش في الدولة عندما كانت تديرها النخب العلمانية وحكوماتها الائتلافية الفوضوية أن وقتهم قد حان.

وقالت ليلى ايروغلو وهي أم لستة أطفال تبلغ من العمر 54 عاما «لدينا مستشفيات قريبة وأطباء وأماكن للتنزه والقطار السريع إلى أنقرة».

وأضافت في إشارة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة قبل نحو قرن «كانت تركيا قبل ذلك فظيعة.. قتال مستمر بين اليمين واليسار ولم نكن نستطيع أن نعيش بسهولة، أردوغان هو أتاتورك الثاني بالنسبة لنا».

وسلطت موجة من الاحتجاجات الصيف الماضي في مدن تركية رئيسية لرفض زعامة أردوغان الضوء على توتر داخل المجتمع التركي بين قطاع علماني إلى حد كبير في الطبقات الوسطى معظمه في اسطنبول أو على الساحل من ناحية والمحافظين الدينيين مثل أبناء قونية من ناحية أخرى.

واعتبر حجب تويتر ويوتيوب في الأيام القليلة الماضية دليلا آخر على ميول أردوغان الاستبدادية خاصة بين الجيل الشاب المطلع على التكنولوجيا.

لكن لا يوجه كل الشبان الاتراك الانتقادات لاردوغان.

وقال جهاد أوزير (21 عاما) من مركز الطلبة التابع لبلدية قونية والذي افتتح عام 2009 عندما أجريت الانتخابات البلدية السابقة «عندما أذهب للتصويت سأفكر في كل شيء منحوه لي».

وكان المركز في ذلك الوقت يقدم الخدمات لجامعة واحدة في البلدة فيوفر دروسا مجانية خارج المناهج وخدمات غسل الملابس بالإضافة إلى مطعم وغرف للدراسة على مدار الساعة، وافتتحت أربع جامعات أخرى في قونية منذ ذلك الحين.

أعلنت تقديم نصف مليون دولار لدعم جبهة "الساحل"

الحكومة المؤقتة تدعو السوريين للنأي بأنفسهم عن الانتخابات المحلية بتركيا

عواصم ـ الأناضول: دعت الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف السوري المعارض، اللاجئين والمقيمين السوريين في تركيا إلى النأي بأنفسهم عن أي نشاط أو مشاركة متعلقة بالانتخابات المحلية التركية التي ستجرى اليوم.

وفي بيان أصدرته، أمس، دعت الحكومة المؤقتة «اللاجئين والمقيمين السوريين في جميع المدن والقرى التركية، بالابتعاد يومي السبت والأحد عن مقرات الأحزاب التركية ومراكز اقتراع الانتخابات البلدية التركية، وعدم المشاركة بأي أنشطة حزبية، أو مظاهرات ومسيرات مؤيدة لأي حزب أو طرف سياسي تركي».

كما دعت الحكومة السوريين إلى عدم المشاركة بتوزيع منشورات أو ملصقات ضمن أي حملة، واحترام قوانين الدولة التركية «الصديقة واحترام كرم الضيافة الذي تقدمه الدولة التركية والشعب التركي للسوريين»، حسب تعبير البيان المذيل بتوقيع رئيس الحكومة المؤقتة أحمد طعمة.

من جهة أخرى، قررت الحكومة المؤقتة، صرف مبلغ نصف مليون دولار لدعم جبهة «الساحل» التي تخوض فيها قوات المعارضة معارك ضد قوات النظام منذ بداية الأسبوع الماضي.

وفي بيان نقلته وكالة «الأناضول»، أعلنت الحكومة المؤقتة أنها أقرت خلال اجتماعها الدوري، أمس الأول، تخصيص مبلغ نصف مليون دولار لدعم «صمود أهلنا في الساحل»، دون أن يحدد شكل هذا الدعم.

ومنذ بداية الأسبوع الماضي، أعلنت قوات المعارضة عن إطلاق معركتين باسم «أمهات الشهداء»، و«الأنفال» تستهدف مناطق تسيطر عليها قوات النظام شمالي محافظة اللاذقية (غرب) ذات الغالبية العلوية، التي ينحدر منها رأس النظام بشار الأسد، ومعظم أركان حكمه.

واستطاعت قوات المعارضة السيطرة على مدينة كسب الاستراتيجية، ومعبرها الحدودي مع تركيا، وعلى قرية وساحل «السمرا» أول منفذ بحري لها على البحر المتوسط، وعدد من المواقع الأخرى القريبة منها.

في سياق متصل، أقرت الحكومة خلال اجتماعها، تشكيل لجنة من عدة وزارات تابعة لها لإعداد البرامج المشتركة مع دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وبعض دول الخليج وتنظيم دعم تمويل وتنفيذ المشاريع التنموية في المناطق «المحررة».

وعلى صعيد الخدمات الطبية، أقر اجتماع الحكومة صرف مبلغ 100 ألف دولار «لدعم مشفى مدينة إعزاز بريف حلب لمدة 3 أشهر».

كما وافقت الحكومة المؤقتة من حيث المبدأ على إنشاء مركز لتدريب المعلمين وتكليف وزارة التربية والتعليم التابعة لها بإعداد دراسة متكاملة عن هذا المركز، دون أن تعطي تفاصيل أكثر عنه.

وتتبع الحكومة المؤقتة التي تشكلت نهاية العام الماضي، للائتلاف السوري المعارض، وتعمل على تقديم الخدمات للسوريين في المناطق التابعة لسيطرة المعارضة داخل البلاد واللاجئين خارجها، وتنسيق الدعم الدولي المقدم لهم، وتتخذ من مدينة غازي عينتاب التركية مركزا لها.

الاشتباكات العنيفة مستمرة في ريف اللاذقية الشمالي والنظام يعلن سيطرته على فليطة ورأس المعرة بالقلمون

مقاتلو المعارضة السورية يعتلون دبابة في مدينة كسب بريف اللاذقية أمس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلن مصدر رسمي سوري سيطرة جيش النظام على قريتي رأس المعرة وفليطة في منطقة القلمون شمال العاصمة دمشق، وهو ما نفاه المرصد السوري لحقوق الإنسان.

جاء ذلك وسط استمرار الاشتباكات في ريف اللاذقية الشمالي بعد سيطرة المعارضة على مدينة كسب وقرى السمرة والنبعين ونبع المر.

وقد أكد المرصد ان اشتباكات عنيفة وقعت بين الجيش السوري المدعوم بمسلحي حزب الله من جهة ومسلحي المعارضة من جهة أخرى.

وقال مدير المرصد السوري رامي عبدالرحمن في تصريح خاص لراديو (سوا) الأميركي «إن الاشتباكات اندلعت بعد أن قصفت القوات النظامية التابعة لبشار الأسد بلدتي فليطة ورأس المعرة بمنطقة القلمون السورية»، نافيا في الوقت نفسه سيطرة القوات النظامية على بلدتي رأس المعرة وفليطة في القلمون بريف دمشق.

وكان مصدر عسكري سوري، صرح لوكالة فرانس برس بأن القوات النظامية سيطرت على بلدتي رأس المعرة وفليطة في منطقة القلمون شمال العاصمة السورية والمتاخمة للحدود اللبنانية.

وأشار المصدر للوكالة إلى ان «ذلك جاء استكمالا لعملية غلق الحدود مع لبنان» في وجه مسلحي المعارضة، مؤكدا ان «أي إنجاز يحقق في هذا المجال يساهم بتضيق الحدود بنسبة أعلى وأقلها المعابر الرئيسية التي تمر منها الآليات».

لكن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن اكتفى بالحديث «عن تقدم كبير للقوات النظامية في المنطقة من دون ان يكون هناك سيطرة كاملة عليها». وتعد رأس المعرة وفليطة الى جانب رنكوس وبعض المناطق الجبلية المحاذية للحدود اللبنانية، آخر المعاقل التي كان يتحصن فيها مقاتلو المعارضة في القلمون بعد ان تمكنت القوات النظامية خلال الأشهر الماضية من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة القلمون وبخاصة يبرود.

وأكد الناشط جواد السيد من جبال القلمون لوكالة فرانس برس «ان توازن القوى غير متكافئ بين الطرفين في هذه المنطقة»، مشيرا الى ان القوات النظامية «تملك الطيران الحربي والدبابات».

وأوضح انه «يمكن رؤية المقاتلين من الجو، ويتم استهدافهم من الطائرات أو الدبابات». وذكر عبدالرحمن ان «الحدود في منطقة القلمون تمتد لعشرات الكيلومترات»، مؤكدا انه «من الصعب على القوات النظامية السيطرة على الحدود بأكملها وان سيطرت على فليطة وراس المعرة».

وتابع لوكالة فرانس برس «إن على الجيش وحزب الله نشر مقاتليهم على طول الحدود، وهو أمر مستحيل».

الجيش الإسرائيلي يقتل شخصين «حاولا التسلل» عبر الحدود في الجولان

عواصم ـ وكالات: أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي انه قتل شخصين بالقرب من الحدود في هضبة الجولان المحتلة أمس الأول.

واتهمت سلطات الاحتلال الرجلين اللذين اطلق جنود إسرائيليون النار عليهما ليل أمس الأول بأنهما كانا يحاولان التسلل عبر الحدود من الجانب السوري للجولان المحتل.

وقال بيان عسكري ان «جنودا رصدوا مسلحين مشبوهين كانا يتسللان إلى إسرائيل» عبر اختراق السياج الأمني عند خط فك الاشتباك بين إسرائيل وسورية في الجولان.

وأضاف البيان ان «الجيش الإسرائيلي اطلق النار وأصاب» الهدفين من دون ان يحدد هوية الشخصين او مصيرهما.

ولم يذكر الجيش أي تفاصيل عن هويتي الشخصين. لكن صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية قالت أمس ان الجيش قتل مسلحين بعد أن شوهدا يحاولان تخريب السياج الأمني الممتد على الحدود مع سورية على مرتفعات الجولان.

وأوضحت الصحيفة ان الجيش استخدم أسلحة دقيقة التصويب لقتل المشتبه فيهما.